الإشمام في اللغة

حقيقته وأنواعه

أ. د. غانم قدوري الحمد*

الأستاذ بكلية التربية بجامعة تكريت بالعراق

* من مواليد تكريت بالعراق عام ١٩٥٠م.

- نال درجة الماجستير في علم اللغة من جامعة القاهرة عام ١٩٧٦م بأطروحته "**رسم المصحف: دراسة لغوية تاريخية**". كما حصل على درجة الدكتوراه في اللغة العربية من جامعة بغداد عام ١٩٨٥م بأطروحته "**الدراسات الصوتية عند علماء التجويد**"، والرسالتان مطبوعتان.
- له العديد من المؤلفات والدراسات والتحقيقات العلمية المنشورة، منها: تحقيق كتاب "**التحديد في الإتقان والتجويد**" لأبي عمرو الداني، و "**التمهيد في علم التجويد**" لابن الجزري.
- البريد الشبكي: hamad1370@yahoo.co.uk

الملخص

يطلق مصطلح الإشمام على عدة ظواهر صوتية تتعلق باللغة العربية بشكل عام، وبقراءة القرآن بشكل خاص ، وقد يقع الخلط بينها عند بعض الدارسين ، وجاء هذا البحث ليدرس تلك الظواهر ، ويكشف عن حقيقة كل منها ، ويقف على جهود علماء العربية والقراءة في دراستها ، وما يمكن أن يقدمه الدرس الصوتي الحديث في تيسير دراستها وفهمها.

وتناول البحث تلك الظواهر من خلال أربعة مباحث :

المبحث الأول : مصطلح الإشمام بين الدلالة اللغوية والدلالة الاصطلاحية.

المبحث الثاني : الإشمام الوقفي ، وهو خاص بالوقف على آخر الكلمة المحركة بالضمة بالسكون وتهيئة الشفتين للنطق بالضمة من غير تصويت ، دلالة على نوع الحركة عند الوصل.

المبحث الثالث : الإشمام الصرفي ، وهو خاص بإشمام كسرة أول الفعل الثلاثي المعتل العين المبني للمجهول ضَمَّةً ، كما في نحو : قِيل ، وبِيع ، وسِير ، دلالة على أن أصل الفعل على وزن (فُعِلَ)، وحاول البحث الكشف عن حقيقة هذه الحركة من خلال منظومة الحركات المعيارية الأساسية والثانوية.

المبحث الرابع: الإشمام الصوتي، وهو يختص بإشراب صوتٍ صفة صوت آخر، كما في النطق بالصاد في (مَصْدَر) مُشْرَبَةً صوت الزاي ، أي النطق بالصاد مجهورة ، وهو نوع من المماثلة الصوتية الجزئية أو الناقصة .

مُقَدِّمَة

الحمدُ لله رَبِّ العالمين ، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحابتِهِ أجمعين ، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد

فإن مصطلح "الإشمام" يتردد ذكره في كتب علماء قراءة القرآن ، وكتب علماء العربية ، في موضوع الوقف أحياناً ، وفي غيره أحياناً أُخرى ، وتتنوع دلالته بحسب الموضوع الذي يرد فيه ، وبحسب مذاهب العلماء في تحديد معناه الاصطلاحي.

ولم يَحْظَ موضوع الإشمام بعناية دارسي اللغة العربية من المحدثين ، مع أنه يتعلق بظواهر لغوية صرفية وصوتية تختلط على بعض الدارسين ، فيفسرون الإشمام في بعض المواضع بغير ما يدل عليه ، ويؤدي ذلك إلى خللٍ في فهم النصوص واضطرابٍ في تفسيرها.

والمتأمل في حديث العلماء المتقدمين عن الإشمام يجد غموضاً في جوانب منه ، كما يجد تبايناً بينهم في تحديد مفهومه ، وحَمَلَنِي ذلك ، مع ما تقدَّم من الإشارة إلى إهمال الدارسين المحدثين له واختلاط دلالته عند البعض منهم ، على كتابة هذا البحث الذي آمل أن يحقق الأهداف الآتية:

الأول: تحديد دلالة مصطلح "الإشمام" في سياقاته المختلفة ، ليكون ذلك عوناً لبعض الدارسين على عدم الوقوع في الخطأ في فهم دلالته.

الثاني: الإفادة من حقائق علم الأصوات الحديث في تفسير الظواهر التي تدخل ضمن مصطلح الإشمام تفسيراً صوتياً يُوضِحُ معناها ويُقَرِّبُ فهمها على الدارسين.

الثالث: إبراز جهود علماء العربية ، وعلماء القراءة والتجويد ، في دراسة الإشمام وتحديد دلالته والتمييز بين أنواعه.

ويمكن تحقيق تلك الأهداف من خلال المباحث الآتية التي ٱنبنى عليها هذا البحث :

المبحث الأول: مصطلح الإشمام بين الدلالة اللغوية والدلالة الاصطلاحية.

المبحث الثاني: الإشمام الوقفي.

المبحث الثالث: الإشمام الصرفي.

المبحث الرابع: الإشمام الصوتي.

ورجعت إلى مصادر متنوعة في كتابة هذا البحث، منها الكتب اللغوية من معجمات وغيرها، وكتب التجويد والقراءات، كما أفدت من كتب علم الأصوات اللغوية في تفسير جوانب من ظواهر الإشمام في العربية.

أسأل الله تعالى التوفيق للصواب في ما كتبتُ، والإخلاص في ما قصدتُ، هو حسبنا، ونعم الوكيل.

تكريت

١٠/ ٨/ ٢٠٠٩م

٢٠/ ٨/ ١٤٣٠هـ

المبحث الأول
مصطلح الإشمام بين الدلالة اللغوية والدلالة الاصطلاحية

اعتاد الباحثون في العلوم اللغوية والشرعية قديماً وحديثاً على بيان المعنى اللغوي ثم المعنى الاصطلاحي للمصطلحات التي تدور حولها مباحثهم، وقد يكون هدفهم من ذلك بيان أصل المصطلح، والتمييز بين دلالته اللغوية ودلالته الاصطلاحية، حتى لا تختلط الدلالتان على الدارس أو القارئ.

وإذا كان التمييز بين الدلالتين عُرْفاً متبعاً في الدراسات اللغوية والشرعية فإن بيان دلالة مصطلح (الإشمام) في هذا البحث أمر ضروري يتوقف عليه فهم عدد من الظواهر الصوتية التي أُطلق عليها هذا المصطلح، لتجنب الخلط بينها أو القصور في فهمها.

وكلمة (الإشمام) مصدر الفعل (أَشَمَّ)، وهو قياس مطرد في كل فعل ثلاثي زيدت الهمزة في أوله، مثل الإكرام، والإحسان، والإسلام، من أكرم وأحسن وأسلم، وهناك عدد من مصطلحات القراءة والتجويد التي انبنت على هذه الصيغة، مثل الإخفاء والإدغام والإظهار والإطباق ونحوها.

ويقال من ثلاثي الفعل (أَشَمَّ): شَمَمْتُه أَشُمُّهُ، من باب نصر يَنْصُرُ، وشَمِمْتُهُ أَشَمُّه، من باب عَلِمَ يَعْلَمُ، والشَّمُّ المصدر، والشَّمُّ أيضاً الاسم، وهو حِسُّ الأنف، وتَشَمَّمَ الشيءَ واشْتَمَّهُ أدناه من أنفه لِيَجْتَذِبَ رَائِحَتَهُ، وأشْمَمْتُ فلاناً الطِّيبَ جعلتُه يَشُمُّهُ[1].

وإطلاق لفظ (الإشمام) على الظواهر الصوتية مجاز لا حقيقة، لأن الأصوات

---

(١) ينظر: ابن منظور: لسان العرب ١٥/ ٢١٨ (شمم).

تُسْمَعُ بالأُذن ، والشمَّ موضوع للروائح التي تُسْتَنْشَقُ بالأنف ، قال الخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ) في العين: « والإشمام أن تُشِمَّ الحرفَ الساكنَ حرفاً» [(١)] ، وقال ابن يعيش (يعيش بن علي ت٦٤٣هـ) : «واشتقاق الإشمام من الشم ، كأنك أشممتَ الحرف رائحة الحركة» [(٢)] .

ويبدو أن ما في دلالة الإشمام المجازية من عموم قد جعل كثيراً من العلماء يطلقون الكلمة على كل ظاهرة صوتية حصل فيها تأثير صوت على آخر بنوع من التأثير ، سواء كان ذلك في الحروف أم الحركات ، ومن هنا تعددت دلالة مصطلح (الإشمام) بتعدد مواضع استعماله ، لكن بعض الاستعمالات اشتهرت أكثر من غيرها ، حتى أخذت حكم الدلالة الاصطلاحية .

وإذا كنا نجد سيبويه (عمرو بن عثمان ت ١٨٠هـ) قد استعمل مصطلح (الإشمام) للدلالة على ظاهرة محددة تتعلق بالوقف[(٣)] ، كما سيأتي بيان ذلك ، فإن ابن مجاهد (أحمد بن موسى ت ٣٢٤هـ) استعمل المصطلح أو ما أُخِذَ منه من أفعال للدلالة على ظواهر صوتية متعددة ، منها:

(١) إشمام الصاد الزاي ، حيث قال: «واختلفوا في قوله:﴿ ٱلصِّرَٰطَ ﴾[الفاتحة٦]، في السين ، والصاد ، والزاي ، والإشمام ... ولم يكن يُشِمُّ الصادَ الزايَ في القرآن كله غيرها » [(٤)] .

وقال في موضع آخر وهو يتحدث عن قراءة حمزة بن حبيب الزيات (ت١٥٦هـ)

---

(١) العين ٦/ ٢٢٤ ، والأزهري: تهذيب اللغة ١١/ ١٩٩ .

(٢) شرح المفصل ٩/ ٦٧ .

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ١٦٨، واستخدم سيبويه الفعل (يُشِمُّ)، وهو يتحدث عن لغات العرب في الفعل المبني للمجهول المعتل العين مثل : (قيل) ونحوه ، كما سيأتي . (ينظر : الكتاب٤/ ٣٤٢).

(٤) السبعة ص١٠٥-١٠٦ .

في ﴿ٱلْمُصَيْطِرُونَ﴾ [الطور ٣٧] ، و﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية ٢٢] : « وأشَمَّ حمزةُ الصادَ الزايَ فيهما » [(١)] .

(٢) إمالة الألف نحو الياء: من ذلك قوله: « أمال حمزة وحده ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ﴾ [النمل: ٣٩] ، أَشَمَّ الهمزة شيئاً من الكسر من غير إشباع ، ولم يُمِلْهَا غيرُهُ » [(٢)]. وقوله وهو يتحدث عن قراءة نافع بن أبي نعيم (١٦٩هـ) : «وكان نافع يُشِمُّ الزاي من ﴿فَزَادَهُمُ﴾ [البقرة ١٠] ، الإضجاع ... » [(٣)]، وقوله وهو يتحدث عن قراءة عبد الله بن عامر (ت١١٨هـ) : « وابن عامر يُشِمُّ الراء الأولى من ﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣] الكسر » [(٤)] .

(٣) خَلْطُ حركة بأخرى: من ذلك قوله وهو يتحدث عن القراءات الواردة في ﴿ٱلْبُيُوتَ﴾ [البقرة ١٨٩] ، و﴿شُيُوخًا﴾ [غافر ٦٧] ، و﴿ٱلْعُيُونِ﴾ [يس ٣٤] ، و﴿ٱلْغُيُوبِ﴾ [المائدة ١٠٩] ، و﴿جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور ٣١] : إن عاصم بن أبي النجود (ت١٢٧هـ) في رواية أبي بكر شعبة بن عياش (ت١٩٤هـ) عنه كان « يبدأ بالكسر ثم يُشِمُّها الضم »، وأن سليم بن عيسى (ت١٨٩هـ) عن حمزة: «كان يُشِمُّ الجيم الضم ، ثم يشير إلى الكسر» [(٥)] .

(٤) الإتيان ببعض الحركة: من ذلك قوله وهو يتحدث عن مذهب أبي عمرو بن العلاء(١٥٤هـ) في الإدغام الكبير: «وكان يُشِمُّ الحرف الأول ، إذا أدغم ، إعرابَهُ

---

(١) السبعة ص١٨٦ و ٦١٣ .
(٢) السبعة ص٤٨٢ .
(٣) السبعة ص١٤٠ .
(٤) السبعة ص٢٠١ .
(٥) السبعة ص١٧٨-١٧٩ .والمثال المشهور في كتب القراءات لهذه الظاهرة هو قراءة الكسائي لهذه الأفعال ﴿قِيلَ﴾ [البقرة ١١] ، و ﴿وَغِيضَ﴾ [هود ٤٤] ، و ﴿سِيٓءَ﴾ [العنكبوت ٣٣] ، بإشمام أوائلها الضم (ينظر: الداني: التيسير ص٧٢) ، لكن عبارة كتاب السبعة جاءت (ص١٤١) : « يضم أول ذلك كله » ، ولعل كلمة (يضم) مُصَحَّفَةٌ عن كلمة (يُشِمُّ) .

في الإظهار من الرفع والخفض ... ولا يُشِمُّ في النصب »[١] .

ومن ذلك قوله وهو يتحدث عن مذهب أبي عمرو في اختلاس الحركة في ما تتوالى فيه الحركات في مثل قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة ٥٤] ، و﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة ٦٧] وما أشبه ذلك: «وهذا القول أشبه بمذهب أبي عمرو ، لأنه كان يستعمل في قراءته التخفيف كثيراً ، من ذلك ... أنه كان يقرأ ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ﴾ [البقرة ١٢٩] ، ﴿وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ [البقرة ١٥٩] ، يُشِمُّ الميم من ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ﴾ والنون من ﴿وَيَلْعَنُهُمُ﴾ اللتين قبل الهاء – الضمَّ من غير إشباع ... »[٢] .

وحَمَلَ هذا التنوعُ في استعمال مصطلح (الإشمام) أبا شامة المقدسي(عبد الرحمن بن إسماعيل ت ٦٦٥هـ) على القول : « والإشمام في عُرْفِ القراء يُطْلَقُ باعتبارات أربعة:

أحدها: خَلْطُ حرفٍ بحرف كما في ﴿الصِّرَاطَ﴾، وما يأتي في ﴿أَصْدَقُ﴾ [النساء ٨٧] ، و ﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية ٢٢].

والثاني: خَلْطُ حركة بأخرى ، كما يأتي في ﴿قِيلَ﴾ ، و ﴿غِيضَ﴾ وأشباههما.

والثالث: إخفاء الحركة ، فيكون بين الإسكان والتحريك ، كما يأتي في ﴿تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف١١] ، على ظاهر عبارة التيسير .

والرابع[٣]: ضَمُّ الشفتين بعد سكون الحرف »[٤] .

وهذا التعدد في دلالة مصطلح (الإشمام) هو الذي جعل بَعْضَ مَن كتب عنه يقتصر على معنى واحد من تلك المعاني[٥]، أو يسهب فيذكر ستة أنواع من الإشمام،

---

(١) السبعة ص١٢٢ .

(٢) السبعة ص١٥٥ ، وينظر: ص٥٦٠ ، و ٦٣٨ ، و ٦٩٦ .

(٣) لم يشر ابن مجاهد إلى هذا المعنى من معاني الإشمام في كتاب السبعة .

(٤) إبراز المعاني ص٧١ .

(٥) ينظر: عبد العزيز الصيغ: المصطلح الصوتي ص٢٤٧، ورشيد العبيدي: معجم الصوتيات ص٤٢ .

هي[1]:

١. خلط حرف بحرف .
٢. خلط حركة بحركة .
٣. إخفاء الحركة .
٤. ضم الشفتين بعد سكون الحرف .
٥. تحريك هاء الكناية بالكسر أو الضم من غير صلة .
٦. التقليل بين الفتح والإمالة .

لكن استعمال (الإشمام) للتعبير عن بعض هذه الأنواع لم يشتهر شهرة واسعة لدى الدارسين حتى يمكن أن يُعَدَّ من المصطلحات التي اعتمدها جمهور العلماء ، فهي أقرب إلى الاستعمال اللغوي للكلمة منها إلى الاستعمال الاصطلاحي، كما في النوع الثالث والخامس والسادس .

ومع أن الأصل في المصطلح العلمي أن تكون له دلالة واحدة ، فإنَّ مصطلح (الإشمام) اشتهر في الدلالة على أكثر من معنى اصطلاحي ، وأشهر تلك المعاني:

(١) ضم الشفتين بعد سكون الحرف .
(٢) خلط حركة بحركة .
(٣) خلط حرف بحرف .

ومن ثم فإن البحث سوف يدور حول الحديث عن هذه المعاني الثلاثة ، لشهرتها في كتب التراث .

ويمكن تسمية النوع الأول بالإشمام الوقفي ، والثاني بالإشمام الصرفي ، والثالث بالإشمام الصوتي .

---

(١) ينظر: عبد العلي المسئول : معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية ص٧٦-٨٣ .

المبحث الثاني
الإشمام الوقفي

الإشمام الوقفي[١] ضرب من ضروب الوقف على أواخر الكلم ، وأقدم من ذكر هذا النوع من الإشمام سيبويه ، في الكتاب ، فبَيَّنَ طبيعة هذا النوع من الإشمام والغرض منه وعلامته ، إلى جانب حديثه عما يصحب الوقف من إسكان، ورَوْمٍ ، وتضعيف ، وصار ما كتبه سيبويه مرجعاً للدارسين من بعده .

فقد قال في بيان أنواع الوقف : « فأما المرفوع والمضموم فإنه يوقف عنده على أربعة أوجه: بالإشمام ، وبغير الإشمام ، كما تقف عند المجزوم والساكن ، وبأن تروم التحريك ، وبالتضعيف .

فأما الذين أشموا فأرادوا أن يُفَرِّقُوا بين ما يلزمه التحريك في الوصل وبين ما يلزمه الإسكان على كل حالٍ ... ولهذا علامات: فللإشمام نُقْطَةٌ ، وللذي أجْرِيَ مُجْرَى الجزم والإسكان الخاء ، ولِرَوْمِ الحركة خَطٌّ بين يدي الحرف ، وللتضعيف الشين ...

وأما ما كان في موضع نصب أو جرٍّ فإنك تروم فيه الحركة وتضاعف ، وتفعل فيه ما تفعل بالمجزوم على كل حال ، وهو أكثر كلامهم ، وأما الإشمام فليس إليه سبيل »[٢] .

فالإشمام عند سيبويه يكون في المرفوع والمضموم فقط ، أما الروم فيكون في الحركات الثلاث الضمة والكسرة والفتحة .

وعلَّل سيبويه اختصاص الإشمام بالضمة بقوله: « وإنما كان ذا في الرفع لأن

---

(١) استعمل الأحمدنكري مصطلح (الإشمام الوقفي) في كتابه دستور العلماء (تنظر ص٨٣) .

(٢) الكتاب ٤/ ١٦٨-١٧١ .

الضمة من الواو ، فأنت تَقْدِرُ أن تضع لسانك في أي موضع من الحروف شئت ، ثم تَضُمَّ شفتيك ، لأن ضَمَّكَ شفتيك كتحريك بعض جسدك .

وإشْمَامُكَ في الرفع للرؤية وليس بصوت للأُذن ، ألا ترى أنك لو قلت: هذا مَعْنٌ ، فأشممت كانت عند الأعمى بمنزلتها إذا لم تُشْمِمْ ، فأنت تَقْدِرُ على أن تضع لسانك موضع الحرف قَبل تَزْجِيَةِ الصوت ثم تَضُمَّ شفتيك ، ولا تقدر على أن تفعل ذلك ثم تحرك موضع الألف والياء ، فالنصب والجر لا يوافقان الرفع في الإشمام، وهو قول العرب ويونس [بن حبيب ت١٨٣هـ] والخليل» [١].

وفَسَّرَ أبو سعيد السيرافي (الحسن بن عبد الله ت٣٦٨هـ) قول سيبويه هذا فقال : «قال أبو سعيد : يعني أنَّا إذا قلنا: هذا خالدٌ في الإشمام فإنا ننطق ثم نضم الشفتين فيراهما المخاطب مضمومتين ، فيعلم أنَّا أردنا بضمهما الحركة التي من موضعها وهي الضمة ، فإذا قلنا: مررت بالرجلِ ، أو: رأيت الرجلَ ، ووقفنا عليه لم يمكن الإشمام ، لأنا إذا نطقنا باللام ساكنة لم يمكنا أن نَعْمَلَ لمخرج الكسرة ، وهي وسط اللسان ، ومخرج الفتحة وهي من الحلق ، تحريكاً أو سبباً يَعْلَمُ به المخاطب إذا شاهد المتكلم أنه يريد الفتح أو الكسر ، فلا يكون الإشمام البتة إلا في الرفع» [٢].

وتابع أكثر النحويين سيبويه في ما ذهب إليه في معنى الإشمام والروم ومواضعهما[٣] . لكن السيرافي قال: « وبعض النحويين لا يَعْرِفُ الإشمام الذي ذكره سيبويه ، ولا يُفَرِّقُ بين الإشمام والروم » [٤] .

---

(١) الكتاب ٤/ ١٧١-١٧٢.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٥/ ٤٣ ، وينظر: القرطبي: الموضح ص٢٠٩.

(٣) ينظر: ابن السراج: الأصول ٢/ ٣٢٧ ، وابن يعيش: شرح المفصل ٩/ ٦٧. والرضي: شرح الشافية ٢/ ٢٧٢.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٥/ ٤١.

وأشارت بعض المصادر إلى ذلك الاختلاف بين النحويين في مفهوم الروم والإشمام ، فقال أبو عمرو الداني (عثمان بن سعيد ت٤٤٤هـ) : « وقد خالف الكوفيون[(١)] وابنُ كيسان [محمد بن أحمد ت ٢٩٩هـ] في الروم والإشمام سيبويه ، فزعموا أن الروم هو الذي يُدْرَكُ بحاسة البصر ، فلا يعرفه الأعمى والبصير بقرعه السمع، واستدلوا على صحة ذلك بأن القائل إذا قال: "رُمْتُ أَخْذَ الشَّيْءِ" فإنما يُخْبِرُ بأنه حال بتأويله وبما يصل إليه[(٢)] ، وإذا قال: أشممتُ الشيء النار فإنما يخبر بأنه أَنَالَهُ شيئاً يسيراً منها ، قالوا: ولذلك قلنا إن الإشمام أتم في البيان من الروم ، لوجودنا فيه شيئاً من النطق بالحركة ، وعدم وجود ذلك في الروم» [(٣)].

وقال المهدوي (أحمد بن عمار ت نحو ٤٤٠هـ) : « وهذا الذي قلناه إجماع من النحويين سوى ابن كيسان ، فإنه ذهب إلى أن الإشمام أظهر من الروم ، واحتج في ذلك بالاشتقاق[(٤)]... وهذا الذي ذكره ابن كيسان صحيح في الاشتقاق ، غير أن ما ذهب إليه سيبويه وجميع النحويين غير خارج عن الاشتقاق» [(٥)]. وقال أبو شامة المقدسي : «وزعم بعضهم أنَّ ابن كيسان ومن وافقه من الكوفيين ترجموا عن الإشمام بالروم ، وعن الروم بالإشمام ، وزعموا أن ذلك أقرب إلى استعمال اللفظين في وضع اللغة ، ولا مُشَاحَّةَ في التسمية إذا عُرِفَتِ الحقائق» [(٦)].

---

(١) المقصود بالكوفيين علماء اللغة والنحو الذين عاشوا في الكوفة في القرون الهجرية الأولى ، ومن أخذ عنهم وتابعهم في آرائهم ، وفي مقدمتهم الكسائي والفراء وأبو عبيد وثعلب (ينظر: الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص١٢٥ وما بعدها ، وص١٩١ وما بعدها ، وابن النديم : الفهرست ص٧٢ وما بعدها).

(٢) كذا في الأصل ولعله: حاول تناوله ولما يصل إليه.

(٣) جامع البيان ص٣٨٥ ، وينظر: الشيرازي: الموضح ١/ ٢١٦.

(٤) ينظر: ابن منظور: لسان العرب ١٥/ ١٤٩ (روم).

(٥) شرح الهداية ص٢٦٤.

(٦) إبراز المعاني ص٢٦٨ .

وحاول المالقي (عبد الواحد بن محمد ت ٧٠٥هـ) توجيه مذهب سيبويه والبصريين فقال: «واصطلاح البصريين يَتَوَجَّهُ على أنك حين نطقت ببعض الحركة كأنك رُمْتَ إتمامها فلم تفعل، وعلى أنك جعلت القَدْرَ الحاصل من الإشارة بالشفتين إشماماً، لأنه كافٍ في الإشعار بحركة الوصل، والأمر في هذا قريب» [١].

والذي اشتهر عند المتقدمين ومَن جاء بعدهم من النحويين وعلماء القراءة مذهب سيبويه، رحمه الله، وكانت للداني عناية عظيمة ببيان ذلك في مؤلفاته، وقد لَخَّصَ مذهبه في كتابه (التيسير)، فقال: «اعلم أنَّ مِن عادة القراء أن يقفوا على أواخر الكلم المتحركات في الوصل بالسكون لا غير، لأنه الأصل، ووردت الرواية عن الكوفيين[٢] وأبي عمرو بالوقف على ذلك بالإشارة إلى الحركة، وسواء كانت إعراباً أو بناء، والإشارة تكون روماً وإشماماً، والباقون لم يأت عنهم في ذلك شيء، واستحباب أكثر شيوخنا من أهل القرآن أن يوقف في مذاهبهم بالإشارة لما في ذلك من البيان.

فأما حقيقة الروم فهو تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها، فتسمع لها صوتاً خَفِيًّا يدركه الأعمى بحاسة سمعه.

وأما حقيقة الإشمام فهو ضَمُّكَ شفتيك بعد سكون الحرف أصلاً، ولا يدرك معرفة ذلك الأعمى لأنه لرؤية العين لا غير، إذ هو إيماء بالعضو إلى الحركة.

فأما الرَّوْم فيكون عند القراء في الرفع والضم، والخفض والكسر، ولا يستعملونه في النصب والفتح لخفتهما، وأما الإشمام فيكون في الرفع والضم لا غير. وقولنا: الرفع والضم، والخفض والكسر، والنصب والفتح، نريد بذلك

---

(١) الدر النثير ص٥٧٨.

(٢) المقصود بالكوفيين هنا القراء الكوفيين من السبعة، وهم عاصم وحمزة والكسائي.

حركة الإعراب المنتقلة وحركة البناء اللازمة »(١).

وبَيْنَ مذهبِ سيبويه في الروم ومذهب القراء اختلافٌ، فسيبويه يجيز الروم في الفتحة إعراباً كانت أو بناءً، كما تقدَّم، والقراء لا يأخذون بذلك، قال الداني: «وهو يُسْتَعْمَلُ في الحركات الثلاث إذا كُنَّ إعراباً أو بناءً غير أنه من عادة القراء أن لا يروموا النصب والفتح لخفتهما »(٢).

وقال عَلَمُ الدين السخاوي (علي بن محمد ت ٦٤٣هـ): «مذهب القراء والفراء [يحيى بن زياد ت٢٠٧هـ] من النحاة وأبي حاتم سهل بن محمد[ت٢٥٥هـ] وغيرهما أنه لا يجوز الروم في المنصوب والمفتوح، كما ذكرت آنفاً، من أنه لا يقبل التبعيض كما يقبله الكسر والضم بما فيهما من الثقل، ومذهب إمام النحو سيبويه وغيره من النحويين جواز ذلك فيه، لأنه وإن خف وخرج سريعاً فلا بد من إضعاف الصوت به بعض الإضعاف، وذلك موجود بالاعتبار »(٣).

ويتعلق بالإشمام الوقفي ما ذهب إليه بعض العلماء من جواز وقوعه في الساكن والمتحرك، وأكثرهم يقول إن الإشمام الوقفي خاص بالساكن سواء كان وقفاً أو غيره، قال مكي بن أبي طالب القيسي(ت ٤٣٧هـ) : «والإشمام لا يكون إلا في حرف ساكن، نحو إشمامك ضمة الدال من ﴿نَعْبُدُ﴾ بعد إسكانها، وإشمامك ضمة النون الأولى من:﴿تَأْمَنَّا﴾ وهي ساكنة، لأن أول المدغم لا يكون إلا ساكناً، فإن وقعت الترجمة بالإشمام في المتحرك فهو في الحقيقة رَوْمٌ، لأنه لا يُسْمَعُ،

(١) التيسير ص٥٨-٥٩، وينظر له أيضاً: جامع البيان ص٣٨٢-٣٨٤، والتحديد ص١٦٩، والمفردات ص٢٣٤ و ٣٩٠و ٤٧٨ و ٥٤٨، ومفردة يعقوب ص٥٨، والأرجوزة المنبهة ص٢٧٣ .

(٢) المفردات السبع ص٣٩٠ .

(٣) فتح الوصيد ١/ ٣٣٦، وينظر: المهدوي: شرح الهداية ص٢٦٣، والداني: جامع البيان ص٣٨٤، وأبو شامة: إبراز المعاني ص٢٦٩، وأبو حيان: ارتشاف الضرب ١/ ٣٩٧ .

نحو ترجمتهم الإشمام في﴿سِيٓـَٔتۡ﴾ و ﴿قِيلَ﴾ وشبهه ، هذا إشمام يُسْمَعُ ، فهو كالروم ، وهي ترجمة على مذهب الكوفيين لأنهم يترجمون عن الإشمام الذي لا يُسْمَعُ بالروم ، ويترجمون عن الرَّوم الذي يُسْمَعُ بالإشمام الذي لا يُسْمَعُ» [1] .

وخلاصة القول : إن الإشمام هو تهيئة الشفتين للنطق بالضمة بعد إسكان الحرف ، وهو لرؤية العين فقط ، ومن غير تصويت تسمعه الأذن ، سواء كان ذلك في حالة الوقف ، كالوقف على آخر ﴿نَسۡتَعِينُ﴾ أو في غير الوقف كما في إشمام النون الساكنة في ﴿تَأۡمَ۫نَّا﴾ [2]، ومن ثم فإن ما ورد من نصوص تشير إلى الإشمام في الكسرة إلى جانب الضمة ينبغي حمله على الروم [3].

ومن ذلك قول علماء القراءة في باب الإدغام الكبير : إن أبا عمرو بن العلاء «كان يُشِمُّ الأول إذا أدغم إعرابه في الإظهار من الرفع والخفض في كل ما أدغم إلا في الميم مع الميم ، والباء مع الباء ، والباء مع الميم ، والميم مع الباء ، ولا يُشِمَّ في النصب ، وهذا قول اليزيدي [يحيى بن المبارك ت٢٠٢هـ] عن أبي عمرو » [4] .

وقال الداني: «واعلم أن اليزيدي حكى عن أبي عمرو أنه كان إذا أدغم الحرف

(١) الكشف ١/ ١٢٢ ، علماً أن مكياً لم تكن عبارته بهذا الوضوح في كتابه التبصرة (ص١٠٧) ، وينظر: الرعاية ص٢٦٠

(٢) قال المالقي في الدر النثير(ص٦٥١) : « فاعلم أن أصل هذه الكلمة (تَأْمَنُنَا) بنونين: الأولى لام الفعل، وحقها أن تكون محركة بالضم ، والثانية ضمير المتكلم عن نفسه وغيره ، إلا أنها كُتِبت في المصحف بنون واحد ، وأطلق القراء على هذه الكلمة أنها تقرأ بالإدغام ثم اختلفوا في تفسير ذلك: فمنهم من التزم فيها بالإدغام الصحيح ، فينطق بعد الميم بنون واحدة مشدَّدة ، إلا أنه عند فراغه من النطق بالميم وتوجهه إلى النطق بتلك النون يضم شفتيه ، يشير بذلك إلى الضمة التي تستحق النون الأولى قبل الإدغام ، ثم يتبع هذه الإشارة بالنطق بالنون مشدَّدة ، فتسمى تلك الإشارة إشماماً . ومنهم من حمل التعبير بالإدغام على المسامحة، فيلفظ بعد الميم بنونين على الأصل ، يحرك الأولى بضمة خفيفة ، ويبقي الثانية على فتحتها ».

(٣) الشيرازي: الموضح ١/ ٢١٨ ، وأبو شامة: إبراز المعاني ص٢٦٨ ، والرضي: شرح الشافية ٢/ ٢٧٥ ، وأبو حيان: ارتشاف الضرب ١/ ٣٩٧ ، وابن الجزري: النشر ٢/ ١٢١ .

(٤) ابن مجاهد: السبعة ص١٢٢ ، وتنظر ص١٥٦ .

الأول من الحرفين في مثله أو مقاربه ، وسواء سكن ما قبله أو تحرك وكان مخفوضاً أو مرفوعاً ، أشار إلى حركته تلك دلالة عليها ، والإشارة تكون روماً وإشماماً ، والروم آكد لما فيه من البيان عن كيفية الحركة ، غير أن الإدغام الصحيح يمتنع معه، ويصح مع الإشمام ، والإشمام في المخفوض ممتنع ، فإن كان الحرف الأول منصوباً لم يشر إلى حركته لخفتها ... » [(١)] .

وجاء في كتاب إعراب القرآن المنسوب للزجاج [إبراهيم بن السري ت ٣١١هـ] : «فأما القراء فإنهم يطلقون على الروم في المجرور اسم الإشمام ، والحقيقة ما ذكرتُ لك عن سيبويه ، وأكثر ما يجيء الإشمام والروم في إدغام أبي عمرو» [(٢)] .

وإذا كان الإسكان هو الأصل في كل موقوف عليه[(٣)] ، وأكثر العرب يقف كذلك ، وهو القياس[(٤)] ، وأنه هو الفصيح المختار والأصل في عادة القراء[(٥)] ، فما الذي جعل العرب والقراء من بعدهم يقفون بالروم أو الإشمام ؟

الجواب على ذلك ما قاله سيبويه في الكتاب: « فأما الذين أشموا فأرادوا أن يُفَرِّقُوا بين ما يلزمه التحريك في الوصل وبين ما يلزمه الإسكان على كل حال .

وأما الذين لم يشموا فقد علموا أنهم لا يقفون أبداً إلا عند حرف ساكن ، فلما سكن في الوقف جعلوه بمنزلة ما يسكن على كل حال ، لأنه وافقه في هذا الموضع .

وأما الذين راموا الحركة فإنهم دعاهم إلى ذلك الحرص على أن يُخْرِجُوها من حال ما لَزِمَهُ إسكان على كل حال ، وأن يُعْلِمُوا أن حالها عندهم ليس كحال ما

(١) التيسير ص٢٨ ، وينظر: جامع البيان ص١٨٢ ، والإدغام الكبير ١٨٨ .
(٢) إعراب القرآن ١/ ٢١٩ ، وينظر: ابن الجزري: النشر ١/ ٢٩٦ .
(٣) ابن غلبون: التذكرة ١/ ٢٤٢ .
(٤) السيرافي: شرح كتاب سيبويه ٥/ ٤٠ .
(٥) السخاوي: فتح الوصيد ١/ ٣٣٦ ، وينظر: الداني: جامع البيان ص٣٨١ ، وابن يعيش : شرح المفصل٩/ ٦٧ ، والرضي: شرح الشافية: ٢/ ٢٧٢ .

سكن على كل حال ، وذلك أراد الذين أشمُّوا ، إلا أن هؤلاء أشد توكيداً » [1] .

وتحدَّث أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) عن اعتناء العرب بحركات الإعراب وحرصهم على إظهارها أو الإشارة إليها في الوقف والوصل ، وما الإشمام والروم إلا مظهر من مظاهر ذلك الحرص فقال معلقاً على إسكان القاف من (يُؤَرِّقْنِي) وإشمامِهَا الضَّمَّ، في قول الراجز [2] :

متى أنامُ لا يُؤَرِّقْنِي الكَري ليلاً ولا أسمعُ أجراسَ المَطِي

«ومعلوم أن هذا الإشمام إنما هو للعين لا للأذن ، وليست هناك حركة البتة، ولو كانت فيه حركة لكسرتِ الوزن ، ألا ترى أن الوزن من الرجز ، ولو اعْتُدَّتِ القاف متحركة لصار من الكامل ، فإذا قنعوا من الحركة بأن يُومِئُوا إليها بالآلة التي من عادتها أن تستعمل في النطق من غير أن يُخْرِجُوا إلى حسِّ السمع شيئاً من الحركة، مشبعة ولا مختلسة ، أعني إعمالهم الشفتين للإشمام في المرفوع ، بغير صوت يُسْمَعُ هناك ، لم يَبْقَ وراء ذلك شيءٌ يُسْتَدَلُ به على عنايتهم بهذا الأمر ، ألا ترى إلى مصارفتهم أنفسهم في الحركة على قلتها ولطفها حتى يخرجوها تارة مختلسة غير مشبعة ، وأخرى مُشَمَّةً للعين لا للأذن » [3] .

وإذا كان الوقف بالروم والإشمام مذهباً للعرب حكاه أهل اللغة عنهم ، كما قال سيبويه: «حدثنا بذلك عن العرب الخليل وأبو الخطاب [الأخفش الكبير ت١٧٧هـ] ،

(١) الكتاب ٤/ ١٦٨ .

(٢) الرجز في الكتاب لسيبويه (٣/ ٩٥) من غير نسبة ، وينظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه ٣/ ٣٠٢ ، وابن جني: المنصف ٢/ ١٩١ وقوله: (الكَرِي) مخفف الياء أصله: (الكَرِيُّ) بوزن الصَّبِيِّ ، وهو الذي يَكْرِي دابته (ينظر: ابن منظور: لسان العرب ٢٠/ ٨٢ – كرى) .

(٣) الخصائص ١/ ٧٤ .

وحدثنا الخليل عن العرب أيضاً بغير الإشمام وإجراء الساكن »[١] ، فإن مَن أخذ من القراء بذلك ، وهم أبو عمرو بن العلاء البصري وقراء الكوفة: عاصم وحمزة وعلي بن حمزة الكسائي(ت١٨٩هـ) ، قد وافقوا سَنَنَ العرب في كلامهم ، ونصَّ علماء القراءة على استحباب الوقف بالروم والإشمام لبقية القراء ، فقال أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون (ت٣٩٩هـ) : « وأما الباقون من القراء فلم يأت عنهم استعمال الروم والإشمام في هذا كله ولا تركه ، قال أبي ﷺ : وكان شيوخنا يطالبوننا بالروم والإشمام في كل القراءات »[٢].

وقال الداني: «والباقون لم يأت عنهم في ذلك شيء ، واستحباب شيوخنا من أهل القرآن أن يوقف في مذاهبهم بالإشارة لما في ذلك من البيان »[٣].

وقال عبد الوهاب بن محمد القرطبي (ت ٤٦٢هـ) : « وكان حُذَّاق شيوخي –رحمهم الله – في ديار المشرق يأخذون للقراء السبعة كلهم بالروم والإشمام في المرفوع والمخفوض في جميع القرآن ، وهو مذهب أبي بكر بن مجاهد ، رحمة الله عليه»[٤] .

وقال أبو الخير محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ): « وأما غير هؤلاء فلم يأت عنهم في ذلك نص إلا أن أئمة الأداء ومشايخ الإقراء اختاروا الأخذ بذلك لجميع الأئمة، فصار الأخذ بالروم والإشمام إجماعاً منهم سائغاً لجميع القراء بشروط مخصوصة، في مواضع معروفة »[٥]، فلا يجوز الإشمام في الحركة العارضة لالتقاء

---

(١) الكتاب ٤/ ١٦٩ .
(٢) التذكرة ١/ ٢٤٢ ، وينظر: العماني: الكتاب الأوسط ص ١٧١ .
(٣) التيسير ص٥٩ .
(٤) المفتاح ص٧٧ .
(٥) النشر ٢/ ١٢٢ .

الساكنين أو لغيره ، وفي هاء التأنيث المبدلة من التاء عند الوقف ، وفي ميم الجمع في مذهب من ضمها على الأصل [(١)] .

ولم يخرج علماء القراءة عما ذهب إليه سيبويه في تعليل ظاهرة الروم والإشمام في الوقف ، فقال عبد الوهاب القرطبي: « فأما من أشار من القراء فإنه اختار ذلك لما فيه من التنبيه والدلالة على الحركة أنْ لو وَصَلَ الكَلِمَ كيف كانت تكون هذه الحركة ، طلباً للإبانة ، وشحًّا على ذهاب الحركة بأسرها ، فيدخل على المعنى لبسٌ ما ، وهو معنى قول سيبويه: أرادوا أن يُفَرِّقُوا بين ما يلزمه التحريك في الوصل وبين ما يلزمه الإسكان في كل حال» [(٢)] .

ونقل أبو بكر محمد بن القاسم بن الأنباري (ت ٣٢٧هـ) عن خلف بن هشام [ت٢٢٩هـ] ترجيح مذهب الإشمام لِمَا فيه من فائدة للمعلِّم والمتعلم ، وذلك قوله: «قال خلف: وقول حمزة والكسائي أعجب إلينا لأن الذي يقرأ على مَن يتعلم منه إذا قرأ عليه وأشمَّ الحروف في الوقف عَلِمَ معلِّمُهُ كيف قراءته لو وصل ، والمستمع أيضاً غير المعلم يعلم كيف يصل الذي يقرأ » [(٣)] .

وتوسَّع المالقي في تعليل الوقف بالإشارة إلى الحركة بالإشمام معلقاً على قول الداني في التيسير: «لِمَا في ذلك من البيان » [(٤)] ، جامعاً بين تعليل سيبويه وتعليل خلف فقال: «يعني لِمَا في الوقف بالروم والإشمام من بيان الحركة التي تثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه ، وهذا التعليل يقتضي استحسان الوقف بالروم

(١) ينظر : الداني : التيسير ص ٥٩ ، وجامع البيان (له) ص ٣٨٥ ، وأبو شامة : إبراز المعاني ص٢٧٠ ، وابن الجزري : النشر ٢/ ١٢٢-١٢٣ .
(٢) الموضح ص٢٠٨ .
(٣) إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٣٨٦ ، ونقله ابن الباذش في الإقناع ١/ ٥٠٦ .
(٤) التيسير ص٥٠٦ .

والإشمام إذا كان القارئ بحضرته من يسمع قراءته ، أما إذا لم يكن بحضرته أحد يسمع تلاوته فلا يتأكد الوقف إذ ذاك بالروم والإشمام ، لأنه غير محتاج إلى أن يُبيِّن لنفسه ، وعند حضور الغير يتأكد ذلك ليحصل البيان للسامع ، فإن كان السامع عالماً بذلك عَلِمَ صحة عمل القارئ ، وإن كان غير عالم كان في ذلك تنبيه له ليعلم حكم ذلك الحرف الموقوف عليه كيف هو في الوصل ؟ وإن كان القارئ متعلماً ظهر عليه بين يدي المعلم هل أصاب أو أخطأ فَيُعَلِّمَهُ .

قال العبد [المالقي] ، وكثيراً ما يعرض لي مع المتعلم في مواضع من القرآن يكون القارئ قد اعتاد الوقف عليها ولم يُنَبَّهَ على وصلها ، كقوله تعالى : ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف ٧٦] ، و﴿إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص:٢٤] فيقف القارئ على ﴿عَلِيمٌ﴾ و ﴿فَقِيرٌ﴾ بالسكون على عادته ، فَأُشْعِرُهُ بأنه لا يحسن الوصل فآمُرُهُ بوصلها ، فيقرأ (عليمٍ) و(فقيرٍ) بالخفض...إلى غير ذلك مما يحتاج المعلم أن يتفقد فيه حال المبتدئ » [(١)] .

ويتضح من هذا العرض أن الوقف بالإشمام مذهب للعرب معروف ، ورواية عند القراء مشتهرة ، وأن لذلك وظيفة في صحة القراءة ووضوح الدلالة ، فَبِهِ يَعْرِفُ السامع للقارئ والناظر إليه صحة قراءته للحرف الموقوف عليه إذا ما وصله، كما أشار إلى ذلك سيبويه ، ونَصَّ المالقي عليه.

(١) الدر النثير ص٥٨١-٥٨٢ ، ونقله ابن الجزري في النشر ٢/ ١٢٥ ، بتصرف يسير .

المبحث الثالث

الإشمام الصرفي

الإشمام الصرفي يختص بالفعل الثلاثي المعتل العين إذا بُنِيَ لِمَا لم يُسَمَّ فاعله ، كما في نحو قِيلَ ، وبِيعَ ، وخِيفَ ، والأصل: قُوِلَ ، وبُيِعَ ، وخُوِفَ ، نظير الصحيح في مثل كُتِبَ ، لكن العرب تستثقل الكسرة بعد الضمة ، كما تستثقل الواو بعد الكسرة، فَتَصَرَّفَتْ في هذا النوع من الأفعال على ثلاثة وجوه ، قال سيبويه: « وإذا قلتَ (فُعِلَ) من هذه الأشياء كسرتَ الفاء وحوَّلتَ عليها حركة العين... وذلك قولك خِيفَ ، وبِيعَ ، وهِيبَ ، وقِيلَ.

ومن العرب من يقول: خُيف ، وبُيعَ ، وقُيل ، فَيُشِمُّ إرادة أن يُبَيِّنَ أنها (فُعِلَ).

وبعضُ مَن يضم يقول: بُوع ، وقُول ، وخُوفَ ، وهُوبَ ، يُتْبِعُ الياءَ ما قبلها ، كما قال: مُوقنٌ.

وهذه اللغات دواخل على قِيل وبِيع وخِيف وهِيب ، والأصل الكسرة» [١] .

والمراد بالإشمام في هذه الأفعال أن يُنحى بكسر أوائلها نحو الضمة ، والياء بعدها نحو الواو ، وهذا نوع آخر من الإشمام[٢].

وتسمية هذا النوع بالإشمام الصرفي إشارة إلى كونه يختص بظاهرة صرفية ، اعتنى ببيانها علماء الصرف في كتبهم في باب الإعلال ، ويُصَنَّفُ الإعلال قديماً في موضوعات الصرف لتعلقه بأبنية الكلم وما يلحقها من تغيير ، وإن كان يمثل

(١) الكتاب ٤/ ٣٤٢ ، وينظر: ابن جني: المنصف ١/ ٢٤٨ ، وابن عصفور: الممتع ص٤٥١.

(٢) أبو شامة : إبراز المعاني ٣٢١.

ظاهرة صوتية في جوهره.

وغلب إطلاق مصطلح (الإشمام) على هذه الظاهرة، وإن استخدم بعضهم كلمات أخرى، قال علم الدين السخاوي في شرح الشاطبية: « والعلماء يُعَبِّرُونَ عن هذا بالإشمام والرَّوْمِ والضَّمِّ والإمالة.

وإنما اختار[1] من هذه الألفاظ الإشمام لأنها عبارة عامة النحويين وجماعة من القراء المتأخرين، وفي العبارة بها تنبيه على أن أول الفعل لا يُكْسَرُ كسرة خالصة.

والذين سَمَّوْهُ رَوْماً قالوا: هو رَوْمٌ في الحقيقة، وتسميته بالإشمام تَجَوُّزٌ في العبارة.

والذين سَمَّوْهُ ضَمًّا، وهم عامة أئمة القراءة، فإنما عبَّروا عنه بذلك كما عبَّروا عن الإمالة بالكسر تقريباً ومجازاً، لأن المال فيه كسر، وهذا فيه شيء من الضم.

وأما الذين عَبَّروا عنه بالإمالة فلأن الحركة ليست بضمة محضة ولا كسرة خالصة، كما أن الإمالة ليست بكسرٍ محض ولا فتحٍ خالص» [2].

والأصل في الفعل الثلاثي المبني للمجهول المعتل العين إخلاص الكسر[3]، وهو لغة قريش وكنانة، ومن جاورهم من أهل الحجاز [4]، وهو أفصحها[5]، وهو اللغة الفاشية المختارة[6].

---

(١) يريد: القاسم بن فِيرُّهْ الشاطبي (ت٥٩٠هـ) في قصيدته حرز الأماني المشهورة بالشاطبية.

(٢) فتح الوصيد ١/ ٤٠٣، وينظر: أبو شامة: إبراز المعاني ص٣٢١.

(٣) ينظر: سيبويه: الكتاب ٤/ ٣٤٢، وابن جني: المنصف ١/ ٢٤٩.

(٤) ينظر: ابن إدريس: الكتاب المختار ١/ ٢١، وأبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/ ١٩٥.

(٥) ينظر: ابن الحاجب: الإيضاح ٢/ ٤٢٩، والرضي: شرح الكافية ١/ ٢٠٧.

(٦) أبو شامة: إبراز المعاني ص٣٢١.

والإشمام لغة كثير من قيس، وعامة أسد[1]، ولغة عُقَيْل[2]، وقد قُرِئَ به في السبعة، كما سيأتي، وهو فصيح وإن كان قليلاً[3].

وأما إخلاص الضم فهو لغة فَقْعَس ودُبَيْر، وهما من فصحاء بني أسد، وموجود في لغة هُذَيْل[4]، وهو أقل اللغات[5]، ولم يجئ في القرآن لقلته وشذوذه[6].

والغرض من إشمام الكسرة الضمة في هذه الأفعال أن يكون دليلاً على أن أصل الفعل (فُعِلَ)، فَيُؤْمَنَ بها التباس الفعل المبني للفاعل بالفعل المبني للمفعول به[7].

وقرأ أكثر القراء السبعة بإخلاص الكسر، وقرأ عدد منهم بإشمام الكسرة الضم، ولم يقرأ أحد منهم بإخلاص الضم لمخالفته الرسم، وذلك في سبعة أفعال، وهي: ﴿قِيلَ﴾ في البقرة [١١] ومواضع أُخر، ﴿وَغِيضَ﴾ في هود [٤٤]، ﴿وَجِاْىٓءَ﴾ في الزمر [٦٩] وفي الفجر [٢٣]، ﴿وَحِيلَ﴾ في سبأ [٥٤]، ﴿وَسِيقَ﴾ في الزمر [٧١ و٧٣]، و﴿سِيٓءَ﴾ في هود [٧٧] وفي العنكبوت [٣٣]، و﴿سِيٓـَٔتۡ﴾ في الملك[٢٧].

قرأ الكسائي وهشام بن عمار (ت٢٤٥هـ) بخلاف عنه عن ابن عامر بإشمام الضم في أوائلها، وافقهما نافع على ﴿سِيٓءَ﴾ و﴿سِيٓـَٔتۡ﴾، وقرأ الباقون بإخلاص الكسر في أوائلها[8].

(١) ينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/ ١٩٥.
(٢) ينظر: ابن إدريس: الكتاب المختار ١/ ٢١.
(٣) الرضي: شرح الكافية ٢/ ٢٧٠.
(٤) ينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/ ١٩٦، والبحر المحيط١/ ١٩٠.
(٥) الرضي: شرح الكافية ٢/ ٢٧٠.
(٦) الزجاجي: الجمل: ص٨٩.
(٧) ينظر: ابن جني: المنصف ١/ ٢٤٩، والشيرازي: الموضح ١/ ٢٤٧.
(٨) ينظر: الداني: التيسير ص٧٢ و١٢٥و١٧١و١٨١، ومكي: التبصرة ص١٥٣، وابن الباذش: الإقناع ١/ ٥٢٤.

وأطال علماء اللغة والقراءة الوقوف عند هذا النوع من الإشمام، لتمييزه عن الإشمام الوقفي، ولتحديد طبيعة الحركة المُشَمَّة فيه، وهل هي قبل الحرف أو معه أو بعده. وسوف أتتبع ما قالوه في هذه المسائل الثلاث قبل عرض وجهة نظر الدرس الصوتي الحديث فيه.

(١) علاقة الإشمام الصرفي بالإشمام الوقفي

قال رضي الدين الاستراباذي (محمد بن الحسن ت٦٦٨هـ): «وحقيقة هذا الإشمام أن تَنْحُوَ بكسرة فاء الفعل نحو الضمة، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً، إذ هي تابعة لحركة ما قبلها، هذا مراد القراء والنحاة بالإشمام في هذا الموضع. وقال بعضهم الإشمام ههنا كالإشمام حالة الوقف، أعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسراً خالصاً، وهذا خلاف المشهور عند الفريقين» (١).

وكان علي بن مؤمن بن عصفور (ت٦٦٩هـ) قد سَوَّى بين الإشمامين، فقال في كتابه الممتع في التصريف: «ومن العرب مَن إذا نَقَلَ الكسرة من العين إلى الفاء أشمَّ الفاء الضمة، دليلاً على أن الفاء مضمومة في الأصل، وذلك بأن تضم شفتيك ثم تنطق بالفعل، ولا تلفظ بشيء من الضمة، ولو لفظت بشيء من الضمة لكان رَوْماً لا إشماماً، قال الزجاجي [عبد الرحمن بن إسحاق ت ٣٤٠هـ]: وذلك لا يضبط إلا بالمشافهة، إشارة إلى أنه لا يُسْمَعُ بل يُرَى، وأما بعض النحويين وكافة القراء فإنهم يجعلون الكسرة بين الضمة والكسرة، والذي عليه المحققون من النحويين ما ذكرت لك، ولذلك سَمَّوْهُ إشماماً» (٢).

(١) شرح الكافية ٢/ ٢٧٠-٢٧١.

(٢) الممتع ١/ ٤٥١.

ولم يشتهر بين النحويين أو غيرهم التسوية بين الإشمام الوقفي والإشمام الصرفي، كما أشار ابن عصفور ، بل صرَّح كثير منهم بأن الإشمام الصرفي يُسْمَعُ ، عكس الوقفي الذي هو لرؤية العين ، وليس في إطلاق الإشمام عليهما دليل على استوائهما في الحقيقة .

قال المالقي: « وإذا تقرَّر هذا لَزِمَ أن هذا النوع من الإشمام يُدْرَكُ بحاسة السمع، لأنك تفرِّقُ بسمعك بين الكسرة الخالصة في ﴿قِيلَ﴾ والكسرة المُشَمَّةِ ، كما تفرِّق بسمعك بين الفتحة الممالة والفتحة الخالصة .

فإذا تقرَّر هذا ظهر أن إطلاق لفظ الإشمام عليه وعلى الإشمام المستعمل في الوقف ليس على حَدٍّ واحد ولا بمعنى واحد ، فإن المستعمل في الوقف ليس إلا مجرد الإشارة بالشفتين بعد انقطاع الصوت على السكون ، ولاحَظَّ فيه للسمع ، إنما هو لرأي العين ... » [1].

ونقل أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ) أن الإشمام هنا بمعنى الاختلاط ، ولا بد من سماعه ، وكان ينبغي أن يسمى رَوْماً ، إذ يُسْمَعُ صُوَيْتٌ ، لكن عبارة مَن تقدَّم الإشمام[2] .

(٢) موضع الإشارة

تَقَدَم أن الإشارة إلى الضمة في الإشمام الوقفي تكون بعد الفراغ من النطق بالحرف الموقوف عليه بالسكون ، وذهب أكثر علماء العربية والقراءة إلى أن إشمام كسرة أوائل الأفعال : قِيل وغِيض، وسِيق ، وما كان مثلها يكون بعد الحرف ، شأن الحركات التي تتحرك بها الحروف ، فالمعروف أن موضع الحركة من الحرف بعده ،

(١) الدر النثير ص٦٢٥ .
(٢) ارتشاف الضرب ٢/ ١٩٦ .

لا قبله ولا معه[١] .

وذهب بعض العلماء إلى أن إشمام الكسرة بالضمة يحتمل أن يكون قبل الحرف أو معه أو بعده ، وأشهر من ذهب هذا المذهب من المتقدمين مكي بن أبي طالب القيسي ، فقال في التبصرة : « والإشمام في هذا يجوز أن يكون مع الحرف وقبله على معنيين مختلفين قد بَيَّنَّاهما في غير هذا الباب ، والإشمام في حال اللفظ بالحرف في المتصل أحسن نحو ﴿وَقِيلَ وَحِيلَ﴾ وشبهه ، فإن كان منفصلاً حَسُنَ الإشمام قبله ، نحو ﴿سِيٓءَ﴾ و ﴿سِيٓـَٔتۡ﴾ وشبهه ، وجاز معه ، ومعه أحسن وأبين» [٢] .

وكان قد قال في باب الوقف وهو يتحدث عن الفرق بين الروم والإشمام: «والإشمام يكون في الأواخر والأوائل والأوساط ، ألا ترى كيف تُشِمُّ السين من ﴿سِيٓـَٔتۡ﴾ وهي أول ، وتُشِمُّ النون من ﴿تَأۡمَ۫نَّا﴾ وهي وسط ، وتُشِمُّ الدال من ﴿نَعۡبُدُ﴾ وهي آخر ... لكنه يسمع في المتحرك » [٣] .

ومَيَّزَ مكي في كتابه (الكشف عن وجوه القراءات) بين الإشمام الوقفي الذي لا يسمع له صوت ، وبين الإشمام الصرفي الذي يسمع له صوت ، وقال بأن الأَوْلى تسمية هذا النوع بالرَّوم ، ولم يتحدث مكي في الكشف عن موضع الإشارة لا في الإشمام الوقفي ولا في الإشمام الصرفي[٤] .

ونقل علم الدين السخاوي في شرح الشاطبية أن الداني ردَّ على مَن ذهب هذا

---

(١) ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب ١/ ٣٢ .

(٢) التبصرة ١٥٣-١٥٤ ، وينظر: ابن الباذش: الإقناع ١/ ٥٣٥ .

(٣) التبصرة ص١٠٧ ، وينظر: ابن الطحان: مرشد القارئ ص٥٦ .

(٤) ينظر: الكشف ١/ ١٢٢-١٢٣ ، و ١/ ٢٣١ .

المذهب ، فقال: « قال الحافظ أبو عمرو رحمه الله : وقد زعم بعض مَن يُشار إليه بالمعرفة ، وهو بمعزل عنها وخالٍ منها ، أن حقيقة الإشمام هذا أن يكون إيماءً بالشفتين على ضمة مقدرة مع كسرة فاء الفعل كسراً خالصاً ، قال وإن شئتَ أومأتَ بشفتيك قبل اللفظ بالحرف المُشَمِّ الذي تُومِئُ إلى حركته ، وإن شئتَ بعده ، وإن شئتَ معه.

قال أبو عمرو: وهذا كله خطأ باطل لا شك فيه ، مِن قِبَلِ أن الإيماء قَبْلَ اللفظ بالحرف المُشَمِّ الذي تُومِئُ إلى حركته غير ممكن... وأما الإيماء بعد اللفظ به مكسوراً محضاً فغير مستقيم ، وكذلك الإيماء معه في تلك الحال لا يمكن... وإنما حمل القائلَ على هذا القول القياسُ منه على كيفية الإشمام عند الوقف على أواخر الكلم» [1] .

وقال المالقي في شرح التيسير للداني ، وهو يتحدث عن مذهب من رأى أن الإشمام يكون قبل النطق بالحرف: « وقد ذكر الحافظ ـ يعني الداني ـ هذا القول في بعض تواليفه وردَّه» [2] .

وناقش ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمر ت٦٤٦هـ) هذه المسألة بشيء من التفصيل وذكر أن ضمَّ الشفتين بعد إسكان الحرف غير معمول به ههنا باتفاق ، فلم يبق إلا ضم الشفتين في حال التصويت ، وذلك إما أن يكون قبل التصويت بالقاف من (قيل) أو بعدها ، أو معها ، والجميع غير مستقيم ، كما قال، ثم حاول أن يكشف عن حقيقة هذا الإشمام وموضعه [3] .

---

(١) فتح الوصيد ١/ ٤٠٣-٤٠٤.

(٢) الدر النثير ص٦٢٦ ، وللداني كتاب (الروم والإشمام ومذاهب القراء فيهما) (ينظر: فهرست تصانيف الإمام أبي عمرو الداني ص٦٤ ، رقم ٦٠).

(٣) ينظر: الإيضاح ٢/ ٤٣٠-٤٣١.

(٣) حقيقةُ إشمامِ الكسرةِ الضَّمَّ

اعتنى علماء العربية والقراءة ببيان حقيقة الإشمام الصرفي، على ما فيه من صعوبة، وقد قال الزجاجي: «وهذا لا يضبط إلا بالمشافهة» (١) . وسوف أنقل مجموعة نصوص تلخص جهود أولئك العلماء في استجلاء هذه الظاهرة الصوتية الدقيقة، ويمكن أن يتحقق من خلال ذلك أمران: الأول إظهار مقدار ما بذلوه من جهد في هذا المجال، والثاني الإفادة من بعض تلك النصوص في الاقتراب من وصف الظاهرة وَصْفاً دقيقاً.

وكان ابن جني من أقدم من اعتنى ببيان طبيعة حركة الإشمام، فقال في كتابه (الخصائص) وهو يتحدث عن أنواع الحركات: « والتي بين الكسرة والضمة، ككسرة قاف (قِيل) وسين (سِير)، فهذه الكسرة مُشَمَّةٌ ضماً» (٢) .

وقال في كتابه(سر صناعة الإعراب): «وأما الكسرة المشوبة بالضمة فنحو: قُِيلَ، وبُِيعَ، وغُِيضَ، وسُِيقَ، كما أن الحركة قبل هذه الياء مشوبة بالضمة، فالياء بعدها مشوبة بروائح الواو» (٣) .

وقال مكي بن أبي طالب في كتابه (الكشف عن وجوه القراءات): «إن الإشارة إلى الضم في هذه الأفعال تُسْمَعُ وتُرَى في نفس الحرف الأول، والحرف الأول مكسور، ومع ذلك الكسر إشارة إلى الضم تخالطه... وليس الحرف الأول من هذه الأفعال بمضموم، إنما هو مكسور يخالط كسرتَهُ شَيْءٌ من الضم» (٤) .

---

(١) الجمل ص٧٦.

(٢) الخصائص ٣/ ١٢٣.

(٣) سر صناعة الإعراب ١/ ٥٩.

(٤) الكشف ١/ ٢٣١.

وقال أبو عمرو الداني : « وحقيقة الإشمام في هذه الحروف أن يُنْحَى بكسر أوائلها نحو الضمة يسيراً دلالة على أن الضم الخالص قبل أن تُعَلَّ ، كما يُنْحَى بفتحة الحرف الممال نحو الكسرة قليلاً إذا أراد ذلك لِيَدُلَّ على أن الألف التي بعد الفتحة منقلبة عن ياء أو لِتَقْرُبَ بذلك من كسرة وَلِيَتْهَا ، وما عدا ذلك في حقيقته فباطل» [١] .

وقال ابن الباذش (أحمد بن علي ت٥٤٠هـ): « وحقيقة الإشمام في هذه الأفعال أن يُنْتَحَى بكسر أوائلها انتحاءً يسيراً نحو الضمة ، دلالة على أن أصلها (فُعِلَ)...»[٢] .

ونقل علم الدين السخاوي عدة نصوص في بيان حقيقة هذا الإشمام ، وختمها بقوله: « والغرض بهذا الإشمام الذي هو حركة مركبة من حركتين: ضمة وكسرة ، الدلالة على هاتين الحركتين في الأصل: أما الضمة ففي الفاء ، وأما الكسرة ففي العين ، لأن الأصل (فُعِلَ) مبني لِمَا لم يُسَمَّ فاعله».[٣]

وقال تلميذه أبو شامة المقدسي : « والمراد بالإشمام في هذه الأفعال: أن يُنْحَى بكسر أوائلها نحو الضمة ، وبالياء بعدها نحو الواو ، فهي حركة مركبة من حركتين: كَسْرٍ وضَمٍّ ، لأن أوائل هذه الأفعال ، وإن كانت مكسورة فأصلها أن تكون مضمومة ، لأنها أفعال ما لم يُسَمَّ فاعله ، فأُشِمَّتِ الضم دلالة على أنه أصل ما يستحقه» [٤].

وقال رضي الدين الاستراباذي في شرح الكافية: « وحقيقة هذا الإشمام أن تَنْحُوَ

(١) جامع البيان ص٣٨٨.
(٢) الإقناع ١/ ٥٣٤.
(٣) فتح الوصيد ١/ ٤٠٤-٤٠٥.
(٤) إبراز المعاني ص٣٢١.

بكسرة فاء الفعل نحو الضمة ، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً ، إذ هي تابعة لحركة ما قبلها» (١) .

وقال المالقي : « اعلم أن حقيقة هذا الإشمام أن تَضُمَّ شفتيك حال النطق بكسرة القاف من﴿ وَقِيلَ ﴾ ، والغين من﴿ وَغِيضَ ﴾ ، والجيم من﴿ وَجِاْىٓءَ ﴾ ، فيخرج صوت الكسرة مشوباً بشيء من لفظ الضمة من غير أن ينتهي إلى الضم الخالص ، ويصحب الياء التي بعد هذه الكسرة شيء من صوت الواو من غير أن ينتهي إلى الواو الخالصة» (٢) .

وقال البنا الدمياطي (أحمد بن محمد ت١١١٧هـ) : « وكيفية اللفظ به أن تلفظ بأول الفعل بحركة تامة مركبة من حركتين إفرازاً لا شيوعاً ، فجزء الضمة مقدم ، وهو الأقل، ويليه جزء الكسرة وهو الأكثر ، ولذا تَمَحَّضَتِ الياء» (٣) .

وقال السفاقسي (علي بن محمد ت١١١٨هـ) : « وكيفية ذلك أن تُحَرِّك القاف بحركة مركبة من حركتين: ضمة وكسرة ، وجزء الضمة مقدم ، ويليه جزء الكسرة ، ومن يقول غير هذا فإما أن يكون ارتكب المجاز ، أو قال بما لا تحل القراءة به» (٤) .

ويسود في هذا النصوص اتجاهان في تحديد حقيقة الإشمام الصرفي:

الأول: يذهب إلى أن القاف محركة بحركة واحدة ، هي كسرة مشوبة بالضم ، والياء بعدها مشوبة بالواو ، لأنها تابعة لحركة ما قبلها ، ويتضح ذلك في قول ابن جني ، ومكي ، والداني ، وابن الباذش ، وأبي شامة ، والرضي ، والمالقي.

(١) شرح الكافية ١/ ٢٧٠.

(٢) الدرر النثير ص٦٢٥.

(٣) إتحاف فضلاء البشر ص١٢٩.

(٤) غيث النفع ص٥٦.

والآخر: يذهب إلى أن القاف محركة بضمة تتبعها كسرة ، ويتضح ذلك في قول علم الدين السخاوي ، والبنا الدمياطي ، والسفاقسي(١) .

وإذا كانت هذه النصوص لم تتفق على وصف واحد للإشمام فإن الدرس الصوتي الحديث قد يساعد في الكشف عن حقيقة الإشمام الصرفي ، ويرجح إحدى صور الأداء له.

(٤) الإشمام الصرفي في الدرس الصوتى الحديث

استطاع الدرس الصوتي الحديث أن يحقق تقدُّماً في الكشف عن طبيعة الحركات، التي يُطْلِقُ عليها كثير من الدارسين مصطلح المُصَوِّتَات ، في مقابل الصوامت ، وهي تشمل الحركات وحروف المد ، وأن يُحَدِّدَ على نحو دقيق مخارجها وأن يضع المقاييس الدقيقة التي تميز بينها ، من خلال ما يعرف بمقاييس الحركات المعيارية.

إن محاولة الكشف عن طبيعة حركة الإشمام في(قِيلَ) وما أشبهها يقتضي أولاً الحديث عن الحركات المعيارية الأساسية ، ثم الحديث عن الحركات المعيارية الثانوية التي يترجح ارتباط حركة الإشمام بها.

ولا يكاد كتاب من كتب علم الأصوات اللغوية يخلو من الحديث عن الحركات

(١) التسجيلات الصوتية لظاهرة الإشمام غير متوفرة لدي ، وقد استعنت بسؤال اثنين من القراء عندنا من أهل الرواية ، وهما : الشيخ إبراهيم المشهداني ، إمام وخطيب جامع الطالب في الموصل ، الملقب بموئل القراء، وهو من أهل الرواية ، ويجيز في القراءات العشر ، والثاني الدكتور صباح علاوي السامرائي ، رئيس قسم اللغة العربية في كلية التربية في سامراء ، وهو مجاز في القراءات.

وظهرت لي حركة إشمام (قيل) في نطق الشيخ إبراهيم كأنها ضمة على القاف وكسرة ضعيفة على الياء ، بينما ظهرت في نطق الدكتور صباح ضمة على القاف مشوبة بكسرة .

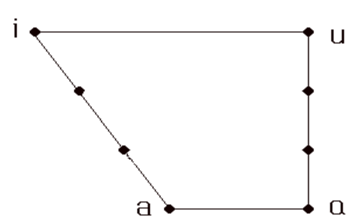
المعيارية ، ويستند تصنيف هذه الحركات على ثلاثة أسس ، هي:[(١)]

الأول: الجزء الذي يتصعد من اللسان باتجاه الحنك الأعلى ، (أي سقف الفم) ، إذ يمكن أن يكون مقدَّم اللسان أو مؤخره.

الثاني: مقدار ارتفاع اللسان باتجاه الحنك الأعلى ، فيكون الفراغ بينهما واسعاً أو ضيقاً أو متوسطاً.

الثالث: الشكل الذي تتخذه الشفتان في أثناء النطق بالحركة ، فتستديران أو تنفتحان أو تنفرجان.

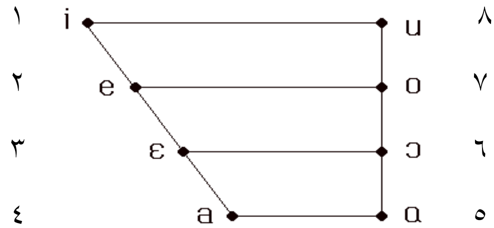
وإذا ارتفع مقدم اللسان نحو الحنك الأعلى إلى أعلى نقطة يمكن أن يصل إليها نتج عن ذلك الكسرة (i) ، وإذا ارتفع أقصى اللسان نحو الحنك الأعلى نتج عن ذلك الضمة (u) ، وإذا انخفض اللسان إلى قاع الفم وابتعد عن الحنك الأعلى نتج عن ذلك الفتحة ، وتكون مرققة إذا صاحب ذلك ارتفاع مُقَدَّمِ اللسان شيئاً قليلاً (a) ، وتكون مفخمة إذا صاحب ذلك ارتفاع مؤخر اللسان شيئاً قليلاً (α) ويوضح ذلك الشكل الآتي:



وبَيْنَ الكسرة والفتحة المرققة درجات من الانفتاح ، وبين الضمة والفتحة المفخمة درجات من الانفتاح ، وينتج عن تلك الدرجات حركات أُخرى ،

(١) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص٣١ ، وأحمد مختار عمر: دراسة الصوت ص١٥٥ ، وسعد عبد العزيز مصلوح : دراسة السمع والكلام ص٢٠٥ ، وسمير شريف استيتية: الأصوات اللغوية ص٢١٤.

أشهرها حركتان بين الكسرة والفتحة المرققة ، وحركتان بين الضمة والفتحة المفخمة ، فتصير الحركات الأساسية (المعيارية) ثمانياً ، على هذا النحو:



وتوصف الحركة رقم (١) بأنها أمامية ضيقة ، وهي تشبه الكسرة الخالصة في العربية.

وتوصف الحركة رقم (٨) بأنها خلفية ضيقة ، وهي تشبه الضمة في العربية.

وتوصف الحركة رقم (٤) بأنها أمامية واسعة ، وهي تشبه الفتحة المرققة في نحو (كَتَبَ).

وتوصف الحركة رقم (٥) بأنها خلفية واسعة ، وهي تشبه الفتحة المفخمة في نحو (صَرَطَ).

وتمثل الحركتان (٢و٣) الصوت الناتج عن إمالة الفتحة نحو الكسرة والألف نحو الياء ، والحركة(٢) تقابل الإمالة الكبرى ، ورقم (٣) تقابل الإمالة الصغرى ، وهما تقتربان من النطق بالياء في كلمة (بِيت) في العامية.

وتمثل الحركتان (٦و٧) صوت الألف المفخمة ، تفخيما شديداً أو متوسطاً ، وهما تقتربان من النطق بالواو في كلمة (يُوم) في العامية.

ولا يخفى على الدارس أن مجموعة الحركات الخلفية (٥–٨) تستدير الشفتان عند النطق بها ، استدارة شديدة مع الحركة رقم (٨) ، وخفيفة مع رقم (٦)، ومتوسطة مع الرقم (٧) ، وتصلان إلى حالة تقرب من الانفتاح التام مع الحركة

رقم (٥)، وتنفرجان مع الحركات الأمامية (١-٣)، وتصلان إلى حالة الانفتاح مع رقم (٤).

وتتفاوت اللغات الإنسانية في استعمالها للحركات المذكورة، وتستعمل اللغة العربية الفصحى ثلاث حركات منها، هي رقم (١) وتقابل الكسرة، ورقم (٨) وتقابل الضمة و(٤و٥) وتقابلان الفتحة مرققة ومفخمة. أما الحركات الأخرى فيوجد بعضها في عدد من القراءات القرآنية، وفي اللهجات العربية واللغات العامية.

ولاحظ الدارسون وجود أنواع أخرى من الحركات في عدد من اللغات، أطلقوا عليها الحركات المعيارية الثانوية، والملاحظ أن تدوير الشفتين، أو عدم تدويرهما، أمر أساسي في تكوين هذه الحركات وتمييزها عن الحركات المعيارية الأساسية، ومن أشهرها الحركة المعيارية الثانوية الأولى، ورمزها [y]، وتسمى الحركة الأمامية الضيقة المدورة، والفرق بين هذه الحركة والكسرة الخالصة[i] أن أولاهما مدورة والثانية غير مدورة، والطريقة الصحيحة لتعلم هذه الحركة بأن تبدأ بنطق [i] وأن تُبْقِيَ اللسان على حالة من التقدم والارتفاع، ثم تُدَوِّرُ الشفتين، وهذه الحركة شائعة في اللغة الفرنسية[1].

وسَمَّى بعض الدارسين المحدثين هذا النوع من الحركات بالمصوتات الممتزجة، ومنها الحركة الأمامية الضيقة المدورة، وقال: « ويمكن أن تصدر المصوتات المدورة الأمامية بنطق المصوت غير المدور الأمامي، ومن ثم تدوير الشفتين من غير تحريك اللسان» [2].

---

(١) ينظر: سمير شريف استيتية: الأصوات اللغوية ص٢٢٠.

(٢) ستانفورد: النظام الصوتي التوليدي ص١٩.

ويمكن من خلال الموازنة بين النصوص التي نقلناها عن عدد من علماء العربية والقراءة في وصف حركة الإشمام في(قِيل) ونحوها ، وآلية إنتاج الحركة الأمامية المدورة التي تحدثنا عنها نجد أن هناك تقارباً بين وصف بعض العلماء وهذه الحركة، وخاصة مذهب من يجعل القاف محركة بحركة واحدة ، وأوضح ما جاء من ذلك قول المالقي: « اعلم أن حقيقة هذا الإشمام: أن تضم شفتيك حال النطق بكسرة القاف من ﴿وَقِيلَ﴾... فيخرج صوت الكسرة مشوباً بشيء من لفظ الضمة من غير أن ينتهي إلى الضم الخالص... »[1] .

وقد انتهى الدكتور سمير شريف استيتية من خلال دراسته للقراءات القرآنية وظواهرها من خلال منهج لساني معاصر إلى القول بأن حركة الإشمام في﴿قِيلَ﴾ هي الحركة المعيارية الأمامية الضيقة المدورة ، فقال: « فإشمام الحركات المعيارية قريب مما هو معروف في علم الأصوات بالحركة المعيارية الثانوية الأولى ، ولا يوجد فرق بين الكسرة والإشمام إلا في تدوير الشفتين عند نطق الإشمام ، وعدم تدويرها عند نطق الكسرة ، وحقيقة نطق هذا النوع من الإشمام تتمثل في أن يتقدم اللسان إلى الأمام ، كوضعه الذي يكون عليه عند نطق الكسرة ، وفي تلك اللحظة يتم تدوير الشفتين ، وهذه هي الكيفية نفسها التي يتم بها نطق الحركة المعيارية الثانوية الأولى»[2] .

وقال في موضع آخر وهو يتحدث عن وجهة نظر المتقدمين: «وحقيقة الإشمام في نظرهم جعل الياء (وهي حركة أمامية طويلة) مركبة من حركتين: الضمة والكسرة ، وعلماء الأصوات المعاصرون يذهبون إلى تفصيل أدق في هذه المسألة ،

---

(١) الدر النثير ص٦٢٥.

(٢) القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية ص٤٩.

إذ يرون أنه يستحيل الجمع بين الضمة والكسرة ، إذ يكون اللسان في الأمام عند نطق الكسرة ، ويكون في الخلف عند نطق الضمة ، والذي يحدث عند نطق الإشمام بالضبط هو أن اللسان يتخذ الوضع الذي يكون عليه عند نطق الكسرة ، وفي اللحظة نفسها يتم تدوير الشفتين ، وتسمى هذه الحركة في علم الأصوات (الحركة المعيارية الثانوية الأولى) أو بحسب أوصافها (الحركة الأمامية الضيقة المدورة) ، تمييزاً لها من الكسرة ، والتي تدعى بحسب أوصافها: الحركة الأمامية الضيقة غير المدورة» [1] .

(١) القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية ص ٢٠٦-٢٠٧.

المبحث الرابع
الإشمام الصوتي

كان حمزة بن حبيب الزيات يُشِمُّ الصادَ الزايَ في ﴿ الصِّرَاطَ ﴾ [الفاتحة٦] ، فيلفظ بها بين الصاد والزاي ، وأطلق عليه ابن مجاهد مصطلح الإشمام[(١)] . وكذلك قرأ ﴿ الْمُصَيْطِرُونَ ﴾ في الطور[٣٧] ، و﴿ بِمُصَيْطِرٍ ﴾ في الغاشية [٢٢] بإشمام الصادِ الزايَ فيهما[(٢)] .

وقرأ حمزة والكسائي ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ ﴾ في النساء [٨٧] ، و﴿ يَصْدِفُونَ ﴾ في الأنعام [٤٦] ، و﴿ تَصْدِيقَ ﴾ في يونس [٣٧] ، و﴿ فَاصْدَعْ ﴾ في الحجر [٩٤] ، و﴿ قَصْدُ ﴾ في النحل [٩] ، و ﴿ يُصْدِرَ ﴾ في القصص [٢٣] ، بإشمام الصاد الزاي أيضاً[(٣)] .

إن مصطلح (الإشمام) في هذا الموضع له دلالة غير دلالته التي مرَّت في الإشمام الوقفي والإشمام الصرفي ، وقد أطلقتُ عليه مصطلح الإشمام الصوتي لأنه يشير إلى ظاهرة صوتية محضة ، ليست من مسائل الصرف أو الوقف ، وكان قد عالجها علماء العربية قديماً ، وعلماء القراءة والتجويد ، وعلماء الأصوات من المحدثين ، لكن المصطلحات التي استعملوها في الدلالة على هذه الظاهرة قد تعددت ، فغلب إطلاق مصطلح المضارعة عند علماء العربية ، والإشمام عند علماء القراءة ، والمماثلة عند علماء الأصوات المعاصرين.

---

(١) ينظر: ابن مجاهد: السبعة ص١٠٦ ، والداني التيسير ص١٨.

(٢) ينظر: ابن مجاهد : السبعة ص١٨٦ ، والداني التيسير ص٢٠٤ و٢٢٢.

(٣) ينظر المصدران السابقان: ص١٠٦ و٩٧.

(١) المضارعة

المضارَعةُ لغة : المشابهة ، وهي مصدر الفعل ضارَعَ ، والمضارعة للشيء أن يُضَارِعَهُ كأنه مِثْلُهُ[١] ، واستعمل سيبويه مصطلح المضارعة للدلالة على تقريب صفات حرف من صفات حرف آخر من غير أن يصل ذلك إلى التماثل التام والإدغام.

قال سيبويه: « هذا باب الحرف الذي يُضَارَعُ به حرفٌ من موضعه ، والحرف الذي يُضَارَعُ به ذلك الحرف وليس من موضعه : فأما الذي يُضَارَعَ به الحرف الذي من مخرجه فالصاد الساكنة إذا كانت بعدها الدال[٢]، وذلك نحو: مَصْدَر، وأَصْدَر، والتَّصْدِير ، لأنهما قد صارتا في كلمة واحدة ... فلما كانت من نفس الحرف أُجْرِيَتَا مُجْرَى المضاعف الذي هو من نفس الحرف من باب مَدَدْتُ ، فجعلوا الأول تابعاً للآخِرِ ، فضارعوا به أشبه الحروف بالدال من موضعه وهي الزاي ، لأنها مجهورة غير مطبقة ، ولم يبدلوها زاياً خالصة كراهية الإجحاف بها للإطباق ، كما كرهوا ذلك فيما ذكرتُ لك من قبل هذا... وإنما دعاهم إلى أن يُقَرِّبُوها ويُبْدِلَوها أن يكون عَمَلُهُم من وجه واحد ، وليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد» [٣] .

وتابع عدد من علماء العربية سيبويه في استعمال مصطلح المضارعة في هذا الموضع[٤]، لكن ابن جني أطلق على هذه الظاهرة مصطلح الإدغام الأصغر، فقال: «وأما الإدغام الأصغر فهو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤُه منه من غير إدغام

(١) ينظر: ابن منظور: لسان العرب ١٠/ ٩٢(ضرع).

(٢) في الأصل المطبوع (الذال) وهو تصحيف.

(٣) ينظر: ابن السراج: الأصول ٣/ ٤٢٩ ، والسيرافي: شرح كتاب سيبويه ٥/ ٤٥١.

(٤) الكتاب ٤/ ٤٧٧.

يكون هناك ، وهو ضروب... ومنه تقريب الحرف من الحرف ، نحو قولهم في نحو مَصْدر: مزدر ، وفي التصدير: التزدير...فلما سكنت الصاد فضعفت به ، وجاورت الصادُ وهي مهموسةٌ الدالَ وهي مجهورةٌ قُرِّبَتْ منها بأنْ أُشِمَّت شيئاً من لفظ الزاي المقاربة للدال بالجهر» [1] .

ومع أن ابن جني استعمل مصطلح (الإدغام الأصغر) هنا فإنه فسرَّه على نحو قريب مما جاء عند سيبويه ، لكنه أضاف إلى ذلك الإشارة إلى الإشمام بقوله: «بأنْ أُشِمَّت شيئاً من لفظ الزاي» وهو اللفظ الذي استعمله القراء كثيراً.

(٢) الإشمام

استعمل علماء القراءة والتجويد مصطلح (الإشمام) للدلالة على خلط صوت الصاد بصوت الزاي في مثل: ﴿أَصْدَقُ﴾ ، و ﴿يُصْدِرَ﴾و﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ ونحوها، كما تقدَّم في أول المبحث ، وهذا استعمال يخالف دلالة الإشمام الوقفي والإشمام الصرفي.

قال أبو شامة المقدسي: « والمَعْنِيُّ بهذا الإشمام خلط صوت الصاد بصوت الزاي، فيمتزجان ، فيتولد حرف ليس بصاد ولا زاي» [2] .

واستعمل بعضهم عبارة " بين الصاد والزاي" ، كما فعل مكي بن أبي طالب[3]، لكن أكثرهم استعمل مصطلح (الإشمام) » [4] ، حتى إن الشاطبي (القاسم بن فِيرُّهْ

(١) ينظر: ابن السراج: الأصول ٣/ ٤٢٩ ، والسيرافي شرح كتاب سيبويه ٢/ ٤٥١ .

(٢) إبراز المعاني ص٧١.

(٣) ينظر: التبصرة ص٦١ وص١٩٣ ، والكشف ١/ ٣٩٤.

(٤) ينظر: الداني:جامع البيان ص١٥٦، وص٤٧٧، وابن الباذش:الإقناع ٢/ ٥٩٥ و٦٣١ ، وابن الجزري: النشر١/ ٢٧٢ و٢/ ٢٥١.

ت٥٩٠هـ) ضمنه قصيدته بقوله:[١]

٦٠٣- وإشمام صادٍ ساكنٍ قبلَ دَالِهِ كأَصْدَقُ زاياً شاعَ وارتاحَ أَشْمُلاَ

واستعمال مصطلح (الإشمام) للدلالة على تقريب الصاد من الزاي لم يبتعد عن دلالة الكلمة اللغوية، لأن الصاد صوت مهموس جاور الزاي، وهو صوت مجهور، فأُشِمَّ الصاد رائحة الزاي، وهي صفة الجهر، فصار اللسان يعمل في حرفين مجهورين، وحَسُنَ ذلك لأن الصاد والزاي من مخرج واحد، ومن حروف الصفير[٢].

وذكر علماء القراءة وهم يُوَجِّهُون قراءة ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ بإشمام الصاد الزاي، أن سبب ذلك مجاورتها الطاء وهي مجهورة، قال ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ): « وأما إمالة الصاد إلى الزاي فلأن الصاد وإن كانت من حروف الإطباق فهي مهموسة، والطاء مجهورة، فقلبت الصاد إلى حرف مجهور مثلها، مؤاخٍ للصاد بالصفير ليكون مجهوراً كالطاء» [٣].

وهذا بناء على ما ذهبوا إليه من أن الطاء صوت مجهور، ولذلك تعليل ليس هذا موضعه [٤].

(٣) المُمَاثَلَة

المماثلةُ أن يَنْحُوَ صوتان متجاوران نحو التماثل أو التقارب في المخرج أو

(١) حرز الأماني ص٤٨، وينظر: السخاوي: فتح الوصيد ٢/ ٥٦، وأبو شامة: إبراز المعاني ص٤١٩.

(٢) ينظر: مكي: الكشف ١/ ٣٩٤.

(٣) السبعة ص١٠٧.

(٤) ينظر: كمال بشر: علم الأصوات ص١٧٤، وسمير شريف استيتية: الأصوات اللغوية ص١١٠.

الصفات[1] ، وهي مصطلح صوتي حديث أطلقه دارسو الأصوات المحدثون على كل تقريب يحصل بين صوتين ، سواء أدَّى ذلك إلى التماثل التام ، وحصول الإدغام، أم أدَّى إلى التقريب بين الصوتين[2] ، ويُعَبَّرُ عن الأول بالمماثلة الكلية ، وعن الثاني بالمماثلة الجزئية.

ومن المماثلة الجزئية عند المحدثين أن يتحول بعض الأصوات المهموسة في قراءة حمزة وغيره إلى نظائرها المجهورة ، بسبب مجاورتها أصواتاً مجهورة، ومن أمثلة ذلك الصاد في﴿ يُصۡدِرَ ﴾ و ﴿ فَٱصۡدَعۡ ﴾ و﴿ أَصۡدَقُ ﴾ تتحول إلى زاي مفخمة ، ووجه المماثلة في قراءة حمزة لهذه الكلمات أن الصاد تتحول إلى نظيرها المجهور ، وهو الزاي المفخمة ، لمجاورتها الدال المجهورة[3] .

ومن أمثلة المماثلة الجزئية إشمام الصاد زاياً في﴿ ٱلصِّرَٰطَ ﴾ ووجه المماثلة هنا أن الصوت الصفيري المهموس المطبق ، وهو الصاد ، قد اكتسب صفة الجهر ، وهو نطق عربي فصيح جرى به الاستعمال على ألسنة الفصحاء من العرب[4] ، كما نص

---

(١) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص١٧٩ ، وأحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي ص٣٧٨ ، وعبد القادر الخليل: المصطلح الصوتي ص١٣٢ ، وسمير شريف استيتية: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية ص٦٢.

(٢) التماثل يعني تحول صوت إلى آخر مماثل له في كل خصائصه الصوتية ، واستعمل هذا المصطلح علماء اللغة العربية والقراءة لتحديد العلاقة بين الأصوات ، فالعلاقة بين الصوتين المتجاورين إما أن تكون:
١. التماثل بأن يتفقا مخرجاً وصفات.
٢.التجانس بأن يتحدا مخرجاً ويختلفا في الصفات.
٣. التقارب بأن يتقاربا في المخرج أو الصفات.
٤. التباعد في المخرج والصفات.
(ينظر: ابن الجزري: النشر ١/ ٢٧٨).

(٣) ينظر: شريف سمير استيتية: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية ص١٤٨.

(٤) ينظر: شريف سمير استيتية: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية ص٢٧٩-٢٨٠.

على ذلك سيبويه في الكتاب[١] .

وهذه المماثلة الجزئية من الناحية النطقية ليست توافقاً بين صوتين فحسب ، إنما أكثر من ذلك بكثير ، فهي عملية مرتبطة بميكانيكية النطق ، فإن الوترين الصوتيين في حال النطق بالأصوات المهموسة ، والصاد منها ، يبتعد أحدهما عن الآخر ، فلا يتذبذب الوتران الصوتيان ، فيكون الصوت مهموساً ، أما في حال النطق بالأصوات المجهورة فإن الوترين الصوتيين يقترب أحدهما من الآخر ، فيتذبذبان، مما يُوَلِّدُ النغمة الحنجرية التي تصاحب الأصوات المجهورة ، ويؤدي ذلك إلى توافق في عمل أعضاء آلة النطق ، فالنطق بالصاد في ﴿يُصْدِرَ﴾ و﴿أَصْدَقُ﴾ مجهورة يجعل آلة النطق تعمل بطريقة واحدة في نطق الصاد وما بعدها ، وهذا التماثل الذي تسعى إلى تحقيقه اللغة في كثير من الحالات[٢] .

ولا يخفى على القارئ أن ما سمَّاه علماء القراءة بإشمام الصاد الزاي ، هو نفسه ما سمَّاه سيبويه بالمضارعة ، وهو نفسه ما سمَّاه دارسو الأصوات المحدثون بالمماثلة الجزئية ، وإنما اختلفت العبارة بينهم عن هذه الظاهرة ، ولا بأس باختلاف المصطلحات إذا عُرِفَت حقائق الأشياء ، وإن كان الأصل وحدة المصطلح المعبر عن الظاهرة الواحدة.

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٣١.

(٢) ينظر: سمير شريف استيتية: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية ص٢١٠-٢١١.

الخاتمة

استعمل علماء اللغة العربية وقراءة القرآن مصطلح الإشمام للدلالة على ظواهر لغوية متعددة ، بعضها يُرى بالعين ، وبعضها يُسْمَعُ بالأُذن ، وقد بَيَّنَ البحث أنواع الإشمام ، وحقيقة كل نوع ، وهي :

(١) **الإشمام الوقفي** ، وهو تهيئة الشفتين للنطق بالضمة بعد إسكان الحرف الموقوف عليه وذلك في مثل﴿نَسْتَعِينُ﴾ ، وهو لرؤية العين ، للدلالة على الحركة عند وصل الكلمة ، وهو يختص بالضمة إعراباً كانت أو بناء ، ولا يلحق الإشمامُ الوقفيُّ الفتحةَ والكسرةَ ، لعدم ظهور حركة أعضاء آلة النطق عند النطق بهما للعين بوضوح كما في الضمة.

(٢) **الإشمام الصرفي** ، وهو النطق بكسرة في أول الفعل الثلاثي المعتل العين ، المبني للمجهول كما في مثل(قِيل) ، مشوبةً بضمة ، وقد اختلفت عبارة علماء القراءة واللغة في تحديد هذه الحركة ، كما اختلف أهل الأداء في النطق بها، ويُقَدِّم الدرس الصوتي الحديث ما يمكن أن يُوَحِّدَ فهم طبيعة هذه الحركة ، وطريقة النطق بها ، وهو ما يسمونه: بالحركة الثانوية الأمامية الضيقة المدورة ، والتي تنطق بوضع مقدم اللسان حيث تنطق الكسرة ، ثم تُدَوَّرُ الشفتان من غير تحويل اللسان عن موضعه.

(٣) **الإشمام الصوتي** ، وهو إشرابُ صوتٍ صفةَ صوتٍ آخرَ مجاورٍ له ، أو خلطُ الصوت بصوت آخر ، وقد عَبَّرَ سيبويه عن هذه الظاهرة بمصطلح المضارعة والتقريب وسَمّاه ابن جني بالإدغام الأصغر ، وعَرَّفه بأنه تقريب صوت من

صوت ، وذلك مثل النطق بالصاد في كلمة﴿أَصۡدَقُ﴾و﴿تَصۡدِيَة﴾ و ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ بين الصاد والزاي ، أو ممزوجة بالزاي ، وذلك بإشراب الصاد صفة الجهر.

وسَمَّى أكثر علماء القراءة هذه الظاهرة بالإشمام لأن الصاد يُنْطَقُ بها مُشَمَّة صوت الزاي.

ويُطْلِقُ الدرس الصوتي الحديث على هذه الظاهرة مصطلح المماثلة الجزئية، لأن الصاد لم ينقلب إلى مثل الصوت المجاور له ، ولكنه أخذ منه صفة الجهر فقط.

وآمل أن يكون هذا البحث قد أوضح ما يتعلق بمصطلح (الإشمام) في العربية في أشهر استعمالاته ، وأزال الجوانب الغامضة المحيطة به ، وأن يكون تذكرة للقارئ والدارس لفهم المصطلح وفقاً للسياق الذي يرد فيه ، والموضوع الذي يعبر عنه.

والحمد لله رب العالمين ، وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحابته أجمعين.

مصادر البحث

١.إبراهيم أنيس (دكتور): **الأصوات اللغوية**، ط٤، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧١م.

٢.أحمد مختار عمر(دكتور): **دراسة الصوت اللغوي**، ط١، عالم الكتب ١٣٩٦هـ =١٩٧٦م.

٣. الأحمدنكري (عبد النبي بن عبد الرسول): **دستور العلماء، أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون**، تعريب حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

٤. ابن إدريس (أبو بكر بن عبيد الله): **الكتاب المختار في معاني قراءات أهل الأمصار**، تحقيق د. عبد العزيز بن حميد بن محمد الجهني، ط١، مكتبة الرشد (ناشرون)، الرياض ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

٥. الأزهري(محمد بن أحمد): **تهذيب اللغة**، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت٢٠٠١م.

٦. الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد): **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، ط٣، تحقيق د.إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

٧. ابن الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم): **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل**، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دمشق ١٣٩٠هـ=١٩٧١م.

٨.ابن الباذش (أحمد بن علي): **الإقناع في القراءات السبع**، ط١، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، دار الفكر، دمشق ١٤٠٣هـ.

٩. البنا الدمياطي(أحمد بن محمد): **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، ط١، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

١٠.ابن الجزري (أبو الخير محمد بن محمد):

أ. **غاية النهاية في طبقات القراء**، تحقيق برجستراسر، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٣٢م.

ب. **النشر في القراءات العشر**، مراجعة علي محمد الضباع، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.

١١. ابن جني (أبو الفتح عثمان):

أ. **التصريف الملوكي**، ط٢، تحقيق محمد سعيد النعسان، دار المعارف للطباعة، دمشق ١٣٩٠هـ=١٩٧٠م.

ب. **الخصائص**، ط٤، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٩٠م.

ج. **سر صناعة الإعراب**، ط١، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، مصطفى البابي الحلبي، بمصر ١٣٧٤هـ=١٩٥٤م.

د. **المنصف شرح تصريف المازني**، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصطفى الحلبي بمصر ١٣٧٤هـ=١٩٥٤م.

١٢. ابن الحاجب(عثمان بن عمر): **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة

العاني، بغداد ١٩٨٣م.

١٣. أبو حيان الأندلسي(محمد بن يوسف):

أ. **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ط١، تحقيق د. مصطفى أحمد النماس، القاهرة ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

ب. **البحر المحيط**، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

١٤. الخليل بن أحمد الفراهيدي : **العين**، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، بغداد ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

١٥. الداني(أبو عمرو عثمان بن سعيد):

أ. **الإدغام الكبير**، تحقيق عبد الرحمن حسن عارف، عالم الكتب، القاهرة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

ب. **الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات**، تحقيق محمد بن جقمان الجزائري، دار المغني، الرياض ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

ج. **التحديد في الإتقان والتجويد**، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان ١٩٩٩م=١٤٢٠هـ.

د. **التيسير في القراءات السبع**، تحقيق أوتو برتزل، استانبول ١٩٣٠م.

هـ. **جامع البيان في القراءات السبع المشهورة**، تحقيق محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.

و. **فهرست تصانيف الإمام أبي عمرو الداني**، تحقيق غانم قدوري الحمد، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

ز. **المفردات السبع**، تحقيق علي توفيق النحاس، دار الصحابة للتراث، طنطا، ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.

ح. **مفردة يعقوب**، تحقيق د. حسين بن محمد العواجي، كنوز إشبيليا للنشر، الرياض ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.

١٦. الذهبي(محمد بن أحمد بن عثمان): **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، تحقيق د. طيار آلتي قولاج، مركز البحوث الإسلامية، استانبول ١٤١٦هـ=١٩٩٥م.

١٧. رشيد عبد الرحمن العبيدي (دكتور): **معجم الصوتيات**، ديوان الوقف السني، بغداد، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

١٨. الرضي (محمد بن الحسن الإستراباذي): **شرح الشافية**، تحقيق محمد الزفزاف وآخرين، مطبعة حجازي، القاهرة.

١٩. الزبيدي (محمد بن الحسن): **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٧٣م.

٢٠. الزجاج(إبراهيم بن السري): **إعراب القرآن المنسوب للزجاج**، تحقيق إبراهيم الأنباري، دار الكتاب اللبناني ، بيروت (مؤلفه: أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي ت ٥٤٣هـ).

٢١. الزجاجي(عبد الرحمن بن إسحاق): **كتاب الجمل في النحو** ، ط٤ ، تحقيق علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة – دار الأمل ، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

٢٢. ستانفورد: **النظام الصوتي التوليدي** ، ترجمة د. نوزاد حسن أحمد ٢٠٠٥م.

٢٣. السخاوي (علي بن محمد علم الدين): **فتح الوصيد في شرح القصيد** ، ط١ ، تحقيق جمال الدين محمد شرف ، دار الصحابة للتراث ، طنطا ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

٢٤. ابن السراج (محمد بن السري): **الأصول في النحو** ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

٢٥. سعد عبد العزيز مصلوح (دكتور): **دراسة السمع والكلام** ، عالم الكتب ، القاهرة ١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م.

٢٦. السفاقسي(علي النوري بن محمد):**غيث النفع في القراءات السبع**،تحقيق محمد محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠٠٤م=١٤٢٥هـ.

٢٧.سمير شريف استيتية (دكتور):

أ. **الأصوات اللغوية** ، رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٣م.

ب. **القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية (منهج لساني معاصر)** ، عالم الكتب الحديث ، إربد ٢٠٠٥م.

٢٨. سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان): **الكتاب** ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، القاهرة.

٢٩.السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله): **شرح كتاب سيبويه** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠٠٨م=١٤٢٩هـ.

٣٠.الشاطبي (القاسم بن فيره): **حرز الأماني ووجه التهاني** ، ط٤ ، ضبطه: محمد تميم الزعبي، دار الغوثاني ، دمشق ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.

٣١. أبو شامة المقدسي (عبد الرحمن بن إسماعيل): **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع** ، تحقيق إبراهيم عطوة عوض ، دار الكتب العلمية بيروت.

٣٢. الشيرازي (نصر بن عبد الله بن أبي مريم): **الموضح في وجوه القراءات وعللها** ، تحقيق د. عمر حمدان الكبيسي ، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة ١٤١٤هـ=١٩٩٣م.

٣٣. ابن الطحان(عبد العزيز بن علي): **مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ** ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة – دار البشير ١٤١٩هـ=١٩٩٩م.

٣٤. عبد العزيز الصيغ (دكتور): **المصطلح الصوتي في الدراسات العربية** ، دار الفكر ، بيروت– دمشق

١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.
٣٥. عبد العلي المسئول (دكتور): **معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية** ، ط١، دار السلام ، القاهرة ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.
٣٦. عبد القادر مرعي العلي الخليل (دكتور): **المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر** ، ط١ ، جامعة مؤتة ١٩٩٣م.
٣٧. ابن عصفور (علي بن مؤمن الإشبيلي): **الممتع في التصريف** ، ط٣ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت.
٣٨. العماني (أبو محمد الحسن بن علي): **الكتاب الأوسط في علم القراءات** ، تحقيق د. عزة حسن ، دار الفكر ، دمشق ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.
٣٩. ابن غلبون (أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم): **التذكرة في القراءات الثمان** ، تحقيق د. أيمن رشدي سويد ، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم ، جدة ١٤١٢هـ=١٩٩١م.
٤٠. القرطبي (عبد الوهاب بن محمد):
أ. **المفتاح في اختلاف القرأة السبعة** ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن ، دار البشائر، دمشق ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.
ب. **الموضح في التجويد** ، تحقيق غانم قدوري الحمد ، دار عمار ، عمان ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.
٤١. المالقي (عبد الواحد بن محمد): **الدر النثير والعذب النمير** ، وهو شرح كتاب التيسير للداني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.
٤٢. ابن مجاهد (أحمد بن موسى): **كتاب السبعة في القراءات** ، تحقيق د. شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ١٩٧٢م.
٤٣. مكي بن أبي طالب القيسي:
أ. **التبصرة في القراءات السبع** ، تصحيح جمال الدين محمد شرف ، دار الصحابة للتراث بطنطا (د.ت).
ب.**الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة** ، ط٣ ، تحقيق د. أحمد حسن فرحات ، دار عمار ، عمان ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.
ج. **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، تحقيق د. محي الدين رمضان ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م.
٤٤.ابن منظور (محمد بن مكرم): **لسان العرب** ، طبعة بولاق.
٤٥. المهدوي (أحمد بن عمار): **شرح الهداية** ، تحقيق د. حازم سعيد حيدر ، دار عمار ، عمان ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.
٤٦. ابن النديم (محمد بن إسحاق): **الفهرست** ، تحقيق رضا – تجدد ، طهران ، ١٩٧١م.
٤٧. ابن يعيش (يعيش بن علي): **شرح المفصل** ، الطباعة المنيرية ، القاهرة (د.ت).

فهرس الموضوعات